



معهد نيسان للوعي الديمقراطي

# أثر الاقصاء والتشاركية على مستقبل حكومة الدورة الخامسة

## في العراق

### فلاح الاميري

شباط ٢٠٢٢

٢٠٢٢

معهد  
نيسان للوعي الديمقراطي



جميع الحقوق محفوظة © 2022م

العنوان: العراق – البصرة – الجنيبة

Address: Iraq - Basra - Algeneina

Website: [www.nissan-ngo.com](http://www.nissan-ngo.com)

Email: [nisann2014@gmail.com](mailto:nisann2014@gmail.com)

Mob: +9647721116090 / +9647827838677

# **أثر الاقصاء والتشاركية على مستقبل حكومة الدورة الخامسة في العراق**

**مقال رأي حول ( الديمقراطية التشاركية )**

(ما ورد في المقال ليس بالضرورة ان تكون هي رؤية المعهد وانما تعبر عن رؤية صاحب المقال)

المرحلة التاريخية التي يمر بها العراق في التحول الديمقراطي تتعسر وتتعثّر وتعاود الرجوع في اكثر من دورة الى مرحلة البداية في الاعتلال الديمقراطي، لكن الامر المهم هو عدم العودة الى نقطة الانقلاب في النظم، اي للمرحلة ما قبل التخصيب لولادة النظام الجديد.

ان نفس النظام الديمقراطي الانتخابي في الدورة الرابعة، كان نقله جديدة وكبيرة خطيرة تهدد حالة النظام واستمرارية العملية السياسية ، فبعد اقالة او استقالة حكومة كاملة من اثر عوامل كان الجزء الاكبر منه داخليا مجتمعيا وجزء منه كان خارجيا، قد تعطي الرؤية انه تلبية لرغبات جمهور قد رفض الالهال وسياسة الادارة في جميع اشكالها والضعف فيها امام التحديات، قد تكون من اقوى و اكثر الاسباب التي فتحت الالفق امام الجمهور في رفع سقف المطالب لتحتيتها، لكن هنالك اسبابا جوهرية اخرى فبعد ما تشكلت قوى تتصف بالخروج عن القانون والعرف الوطني، وهو اكثر صراع دار بين اطراف المجتمع وخلف فجوة بين ارادة الدولة وادارة الحكومة، ومع وجود نخبة من استطاعوا خلق الرأي العام وحجم مجتمعي شبابي كبير ذو ارادة صلبة للتغير، والمقارنة المستمرة لديه بين الحالة الاقتصادية وغنى البلد واستمرار افقار المواطن.

اذن ذلك النسف هو عملية كان شكله الظاهري طعن للديمقراطية بمفهومها العام ، لكنه كان علاجا ناجعا في ذات الديمقراطية التي تتناسب مع الواقع العراقي، وهو ما يعطي بضرورة الحاجة لوجود ديمقراطية عراقية خاصة تشمل اشراك الجميع بشكل حقيقي مباشر، اي ان عمق الديمقراطية لا بد ان يكون في جميع القطاعات ولا تكون حكرا في صندوق الاقتراع وانما الى اعلمق نقطة في الحياة العامة والسياسة العامة للبلد والدولة.

اليوم وبعد استمرار ديمقراطية صناديق الانتخاب، تبقى الديمقراطية مهددة ولا تستند على ركائز كاملة وقوائم تجعل الكرسي مستقرا لا يترنح او قد يهوى مثل سابقته، فحكومة اغلبية وطنية قد لا تكتمل بالأرقام، وعدد الكراسي بالتحالف وحدها قد لا تصمد او لاتقف امام العواصف الشعبية، مهما تستقر تبقى هنالك تراكمات تتحملها حكومة الدورة الخامسة ، وقلها ما يمس بصورة مباشرة بأمن واقتصاد الفرد العراقي، فهو مبرر لمن يحتج ، وفضاء واسع للخصوم السياسية بالضرب في مناطق حساسة، بضربات موجعة ومؤثرة، تدفع بالجميع بالوقوف بالضد منها.

في اشارة للواقع الشبابي والفرص المتاحة لهم في تكوين رأي عام والتي تنبع من عدة اسباب قسم منها يرجع لسلوكيات الاقصاء للحكومات السابقة والعداية المستمرة، وايضا من قبل الفائزين بالأغلبية في الدورة الخامسة والتي تظهر بشكل او اخر انها عدائية بالرغم كونها فجوة بين اختلاف التوجه في الفكر والعقيدة السياسية، لكنها كانت ظاهرة بوضوح بغض النظر عن النوع والكم والاحداث، انها اثرت بشكل كبير ومن اثارها الرفض والنفور وعدم المقبولية ، لكن النسبة بين عدم المقبولية لهم هنالك جهة اكثر نسبة من عدم المقبولية وهي اشارة ايجابية ممكن ان يستفاد منها بردم هذه الفجوة، كما ان هنالك فرصا اخرى حصل عليها الشباب في تجميعهم نحو هدف مشترك بل اهداف مشتركة منها اقتصادية ومنها متعلق بالحريات متأثرة هذه الكتل الشبابية بالحرمان النسبي الذي اخذوا جزءا كبيرا منه وهم في دولة غنية و ديمقراطية النظام مقارنين حالهم بحياة دول اخرى اقل غنى و اقل تحرر، كما ان وجود الايثار والعمل الطوعي متعمق في نفوسهم هؤلاء الشباب من جذور حقوق الانسان والاخلاق الاجتماعية العامة النابعة من الدين احيانا واخرى عرفية فطرية جبلوا عليها من تاريخ الوطن، وكل هذا يولد التمرد على التعسف

والتسلط وهي ميزة قد ظهرت بنسبة اكبر لدى الشاب العراقي اكثر وضوح بعد 2003 دون انتماء ودون الركون الى قاعدة واحدة .

ان الاقصاء لهذه الكتلة الشبابية وهم بهذا الثقل الاجتماعي والامكانيات التي بدأت تكبر حتى تحول القسم منها الى كيانات سياسية نشأت وهي طامحة في التغيير وتغيير الواقع فضلا عن الازاحة، فالبقاء على ترحيل الازمات ونسخها الى المستقبل قد تضيف ازمة من نوع اخر تختلف عن الازمة التي ولدت موازية في الشارع بل من الممكن ان تتحول الى ازمة تنسف مثال النصف السابق بل قد يكون نسفا تاما للعملية السياسية، مع وجود الند لحكومة ( الاغلبية) المتربص للزلل .

الديمقراطية التي تعطي اكثر استقرارا سياسيا هي تلك الديمقراطية التشاركية في صناعة القرار والاكثر من صناعة القرار هي التشاركية في الادارة بشكل كامل، وهنا من الممكن حذف الازمات الداخلية المتوقع ان تواجه وتعرقل او حتى تنسف ديمقراطية الصندوق، فعملية جمع الشركاء الحقيقيين وفتح التفاوض هو ليس بتنازل انما رؤية مستقبلية في الوقاية من وقوع بالأزمات المتكررة مستفيدين من التجارب، ومن لم يعيد النظر الى الماضي والماضي القريب لا يمكنه ان يرسم سياسة تنجيه ومن معه، وقد تخله في دوامات ودوامات تشغله في الادارة الجيدة مهما كانت تلك الادارة ناضجة و رصينة.

وعلينا ان نتخلص من الدكتاتوريات المتعددة تحت عنوان التعددية والديمقراطية، وان لا نرحل المشاكل للمستقبل بسبب الخطأ في تشخيص المشاكل وسوء التخطيط السياسي في الادارة.

والا من يتحمل نتائج هذه الدوامات؟

ومن هم الخاسرون؟

الشعب وحده من يتحمل النتائج، وتحملها سابقا في الدكتاتورية واليوم في الديمقراطية متعددة الديكتاتوريات.

فلاح الاميري

شباط 2022